

## عرض لتطور المؤسسة العمومية الجزائرية

الأستاذ : دريدش حلمي

جامعة البليدة2

ملخص:

منذ ثمانينات القرن الماضي بدأت الحكومات الجزائرية تنتهج خيار خصوصية المؤسسات العمومية لتبني اقتصادا يرتكز على عروض السوق المفتوحة والتخلي بالتدريج على النمط الاشتراكي. حيث لجأت إلى إحداث تغييرات عميقة في نمط تسيير الاقتصاد الموجه، في هذا الاتجاه، وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية التسهيلات الموسعة، برنامج التصحيح الهيكلي،... لكنها بقيت صعبة التجسيد نتيجة الاقتصاد والتفكير الريعي السائد في المجتمع الجزائري. لتجسيد هذا التوجه تم إنشاء هيئتين، الأولى تمثلت في المجلس الوطني لمساهمة الدولة الذي أوكلت له مهمة الإشراف على الخصوصية والثانية المجلس الوطني للخصوصية مهمته تقييم المؤسسة العمومية الاقتصادية، وقد سارت عملية الخصوصية بوتيرة بطيئة واجهت فيها عدة عراقيل منها، غياب دور السوق المالي الاقتصادي للاقتصاد الريعي المسيطر الضغوطات الداخلية وعدم لعب البنوك دورها لمواكبة عملية الخصوصية. هذا المقال يعرض بشكل موجز المراحل التي مرت بها المؤسسة العمومية أهمها مرحلة الخصوصية.

### Abstract:

Since the 1980s Algerian government began to pursue the privatization of public institutions to adopt an economy based on open market offers and gradual abandonment of the socialist model where they restored to profound changes in the method of directing the oriented economy, in this area ,Algeria has signed several agreement ,including the expended facility agreement ,structural adjustment program .....,but remained difficult materialized as a result of the economy and rentier thinking prevalent in Algerian society .

To realize this trend , two bodies were established , the first was the National Council of State Contribution ,which was entrusted with

the task of supervising privatization. The second is the National Privatization Council, whose task is to evaluate the public economy institution .The privatization has proceeded at a slow pace, with several obstacles among them , the absence of the role of the financial market economy, the prevailing rent economy ,domestic pressures and the failure of banks to cope with the process of privatization .

This article briefly presents the stages that the public institutions has undergone, the most important of which is the stage of privatization.

#### مقدمة:

عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية منذ الإستقلال والى يومنا تحولات و تغيرات هامة ارتبطت بالظروف الداخلية، وذلك بتغير سياسات الدولة، وبالظروف الخارجية الدولية على الصعيدين الإقتصادي و السياسي، والمتمثلة أساسا في انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وانهيار المعسكر الإشتراكي. وقد أثرت هذه الظروف على المسار الإقتصادي والتسييري للمؤسسة العمومية الجزائرية. فبعدها هيمنت استراتيجية الصناعة المصنعة وفق الخيار الإقتصادي الإشتراكي لحوالي تقريبا عقدين من الزمن، بات اقتصاد السوق بمثابة الهدف و الغاية. في هذا الصدد، تم تبني السياسات العامة المتعلقة بخصوصية المؤسسات العمومية التي تعاني من ضعف في الإنتاج ومن عجز مالي كوسيلة للتخفيف على العبء الذي كان على الخزينة العمومية، باعتبار انها ساهمت في كل نهاية سنة مالية في مداخيل المؤسسات العمومية بضخ مبالغ مالية في حسابها. المؤسسات التي كانت معظمها مفلسة لولا الدعم الحكومي. وقد عر هذه السياسة انهيار اسعار البترول منتصف الثمانينات ما أضعف مداخيل الخزينة العمومية والتي باتت عاجزة عن تغطية العجز المالي الذي عانت منه اغلب المؤسسات العمومية.

فماذا عن سياسات الخصوصية؟

#### 1. سياسات الخصوصية:

##### - تاريخ الخصوصية في الجزائر:

بدأت الحكومات الجزائرية تتجه نحو خيار خصوصية المؤسسات العمومية ولو جزئيا منذ ثمانينات القرن الماضي، تزامنا مع تغير سياسة الحكم في البلد، التي تبنت

نظرة اقتصادية مغايرة تماما لتلك التي تبنتها الطبقة سياسة الحكم منذ منتصف الستينات من القرن الماضي. أين شرع تدريجيا وبطريقة التمهيد لتبني اقتصاد حر والتخلي عن نمط الإقتصادي الإشتراكي لصالح إستراتيجية "الصناعة المصنعة" تجلى ذلك في البرنامج المضاد للندرة، والذي وفر للمجتمع الجزائري منتوجات استهلاكية و ان كان السعي من ورائه هو تحضير المجتمع الجزائري لإقتصاد السوق. أين طبقت في الفترة الممتدة بين 1980-1984 سياسة اعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات.

مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من سنة 1986 لجأت الجزائر إلى احداث تغييرات عميقة في نمط تسيير الإقتصاد المخطط، ضمن برنامج تعديل هيكلية ذاتي بغرض وضع حد لكل احتكارات الدولة وبلورة شكل ونمط جديد من المؤسسات، انها المؤسسات المستقلة ماليا و تسييريا<sup>1</sup>. تجلى هذا الخيار في مبدأ استقلالية المؤسسات الذي أعطى للمؤسسة العمومية الإقتصادية بعدا ليبراليا و ذلك بنصه على الشركة ذات الأسهم و الشركة ذات المسؤولية المحدودة، تخضع ماليا لثمانية صناديق مساهمة. وضع هذا الوضع الجديد المشرع أمام تناقض بين نمط التسيير الجديد ذي الطابع الرأسمالي و بين الواقع القانوني السياسي و الإقتصادي الذي يرتبط بدستور 1976 الذي ينص على الخيار الإشتراكي الذي لا رجعة فيه.

وان كان هذا يعد بمثابة تكتيك في الجانب الإقتصادي اعتمد عليه فريق الإصلاحيين لجعل تعديل دستوري أمر ضروري و لوضع حد لهذا التناقض بين الجانب الإقتصادي والجانب السياسي، و هو ما تجلى في أحداث 5 أكتوبر 1988، و من ثم احداث تعديل دستوري في نوفمبر 1988 أوليا ثم اقرار دستور آخر مخالف لدستور 1976، و الذي أقر بالتعددية السياسية و الجموعية و الحزبية. و دفع الوضع الجديد المتميز سياسيا بحركية المجتمع و الأحزاب السياسية و ضعف الدولة، و اقتصاديا باستمرار تراجع اسعار النفط، السلطات العمومية إلى بدء سياسة إعادة الهيكلة. فكيف تم ذلك؟

## 2. سياسة إعادة الهيكلة و التوجه نحو الخوصصة:

أمام الوضع السياسي المتوتر والعجز المالي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 وقعت الجزائر اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31 مايو 1990 وانتهى في 30

<sup>1</sup> Hamamda Mohamed Tahar,p.137

مايو 1991، وذلك بغرض تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات. ثم وقعت اتفاقية ثانية- اتفاق الإستعداد الإئتماني(ستاند باي)-في 3 جوان 1991 وانتهت في 31 مايو 1992.

هذه الإتفاقيات تمت بين السلطات الجزائرية و صندوق النقد الدولي بطريقة سرية بعيدا عن ممثلي المجتمع و الصحافة، و بعيدا عن الشفافية ، مما يطرح مسألة الحكم الراشد في تسيير الشؤون العامة. ووقعت اتفاقية الاستقرار الاقتصادي- (ستاند باي 3)-في أبريل 1994 وامتدت إلى مارس 1995 ثم وقعت اتفاقيات التسهيلات الموسعة - برنامج التصحيح الهيكلي- من أبريل 1995 إلى غاية مارس 1998، و توجهت بموجها الجزائر إلى ناديي باريس ولندن لإعادة جدولة ديونها العمومية و الخاصة.

من الإجراءات التي تضمنها برنامج التصحيح الهيكلي:

- 1-فتح رأسمال للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين.
- 2-العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات.
- 3-إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخصوصة و الحصول على مصادر جديدة لتمويل الاستثمارات.
- 4-إصلاح النظام المالي و المصرفي و تهيئة قطاع البنوك وإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة و الخصوصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

فوضعت هذه البرامج قواعد إقتصاد السوف وكذا استقرار افقتصاد الكلي بهدف إعادة التوازنات الإقتصادية الأساسية. إلا أن هذه الإجراءات صعبة التجسيد في ظل إقتصاد ريعي مسيطر منذ تأميم البترول في سنة 1971، و كذا بفعل التفكير الريعي السائد في النظام السياسي و المجتمع الجزائري.و بجانب هذا، فان هذا التحول الإقتصادي نحو إقتصاد السوق يقتضي وفق منطق الحكم الراشد اجماع و طني، وتبني هذه السياسة العامة المتعلقة بالخصوصة من قبل حكومة شرعية من الناحية القانونية و برلمان منتخب و ليس معين-المجلس الوطني الإنتقالي- وغير منتخب، و ان كان هذا الأخير لم يساهم لا من قريب و لا من بعيد في بلورة هذه السياسة العامة. وعليه، فما هو الإطار القانوني للخصوصة؟

بعد التوقيع على برنامج التصحيح الهيكلي تم البدء ببرنامج الخصوصة و ذلك من خلال الأمر 95-22 الصادر في 22 أوت 1995 ثم عدل بالأمر 97-12 الصادر في 17 مارس 1997، و بدأ تنفيذ عمليات الخصوصة في 1998، ثم تم اقرار امر جديد رقم 01-

04 و المصادق عليه في 20 أوت 2001. فالأمر 95-22 أنشأ هيئتين هما؛ الأولى هي المجلس الوطني لمساهمات الدولة تتولى الإشراف على الخوصصة و اعدادها مع وضع برنامج الخوصصة؛ و الثانية هي المجلس الوطني للخوصصة التي تتولى تقييم المؤسسة العمومية الإقتصادية على أساس تقارير يعدها مختصون مستقلون<sup>1</sup>. وساهمت حوالي 14 هيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مسألة الخوصصة، و التي عرفت صراعات في الصلاحيات، خاصة بين المجلس الوطني لمساهمات الدولة والمجلس الوطني للخوصصة. إلا أن إنشاء وزارة الخوصصة، على غرار الدول الأخرى، وضع حدا لهذه الصراعات و لتداخل الصلاحيات<sup>2</sup>.

و قد حدد الأمر 95-22 الطرق المختلفة لنقل الملكية للقطاع الخاص وهي:

1-التنازل عن طريق السوق المالي

2- التنازل عن طريق مناقصة وطنية او دولية

3- إجراء التراضي

4- الخوصصة الشعبية<sup>3</sup>.

أما الأمر 97-12 الصادر في 17 مارس 1997 و الذي عدل الأمر 95-22 فقد أدخل خمس تعديلات كتشجيع مساهمة العمال و الخوصصة الشعبية، و كذا اجراء دفع مبلغ العملية، و الإبقاء على النشاط لمدة 5 سنوات بعد الخوصصة، و أخيرا تطبيق الإجراءات على المؤسسات العمومية المحلية<sup>4</sup>. أما عن امر رقم 01-04 المصادق عليه في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير و خوصصة المؤسسات العمومية افقتصادية، فانه وضع حدا لعراقيل الخوصصة و وضع حدا للصراعات بين الهيئات المعنية بالخوصصة. كما انه وسع الخوصصة إلى كل المؤسسات العمومية التي لها وضعية الشركة بأسهم ومهما كان نشاط عملها.

<sup>1</sup> Rachid Tlemcani,Etat,Bazar et Globalisation,Algerie:Les éditions El Hikma,1999,p.97.

<sup>2</sup> Ibid.,pp97-98

<sup>3</sup> Mohamed Bouhezza,La Privatisation de l'entreprise publique Algerienne et le role de l'Etat dans ce processus,revue des Sciences Economiques et de gestion,numéro3,2004,p.83.

<sup>4</sup> Rachid Tlemcani,op.cit.,pp..100-101.

و ضمن هذا الأمر الرئاسي تتولى هيئتين الخوصصة:  
الأولى هي الهيئات السياسية و تتمثل في:مجلس الوزراء، و مجلس مساهمات الدولة  
والوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات و ترقية الإستثمار.  
و الثانية هي هيئات تقنية و تتمثل في مؤسسات تسيير المساهمات و لجنة مراقبة  
عمليات الخوصصة و لجنة المتابعة<sup>1</sup>.

### 3.نتائج الخوصصة و مسألة الحكم الراشد:

مست عملية الخوصصة ما بين سنوات 1995 و 1999 المؤسسات العمومية المحلية  
التي ترتبط بالتجمعات(الهولدينغ) الجهوية، وهي مؤسسات في معظمها تعاني من عجز  
عضوي ومالي، وهي معرضة للحل. وفي هذا فحسب فقد تم حل 815 مؤسسة في 1998،  
83% منها مؤسسات عمومية محلية و 16% هي مؤسسات عمومية اقتصادية ترتبط  
بالتجمعات(الهولدينغ) الوطنية<sup>2</sup>.

وقد مس حل المؤسسات القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى (الفلاحة،  
البناء، الأشغال العمومية و الخدمات)، وهو ما يبينه الجدول التالي<sup>3</sup>:

المجموع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية المحلية	المؤسسات العمومية الإقتصادية	القطاعات
25	2	18	05	الفلاحة
443	-	383	60	الصناعة

<sup>1</sup> Djamil Kasmi, Diagnostique économique et financier des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel de l'économie algérienne, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, novembre 2008, université Lyon Lumière 2, pp. 151-152.

<sup>2</sup> Djamil Kasmi, op.cit., p.153.

<sup>3</sup> Ibidem

249	-	195	54	البناء و الأشغال العمومية
98	-	83	15	الخدمات
815	2	679	134	المجموع

كما يبين الجدول التالي نتائج الخصخصة ما بين 2001 و 2008<sup>1</sup>:

المجموع	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	نوع الخصخصة
210	18	68	62	50	7	5	1	-	الخصخصة الكلية
34	1	7	12	11	2	1	-	-	الخصخصة الجزئية50% >
13	2	6	1	1	3	-	-	-	الخصخصة الجزئية50% <
76	7	-	9	29	23	8	-	-	مؤسسات تم اقتناءها من قبل العمال
38	1	9	2	4	10	4	3	5	الشراكة

<sup>1</sup> Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Le processus de privatisation en Algérie: Stratégie, bilan et perspective, 2008, p.15

91	7	20	30	18	13	2	1	1	التنازل عن الأسهم لصالح الخواص
458	36	110	116	113	58	20	5	6	المجموع

يلاحظ من الجدول محدودية المؤسسات التي تم خصصتها. ففي سنة 2000 من مجموع المؤسسات القابلة للخصصة، تم خصصة 80 من بين 180 مبرمج، أين 65 منها تندرج ضمن التجمعات-الهولدينغ- الوطنية و 15 ضمن التجمعات-الهولدينغ-الجهوية.

للإشارة، فإن التطهير المالي للقطاع الحكومي كلف الخزينة العمومية 60 مليار دولار ما بين 1991 و 2007، منها 40 مليار دولار لتطهير المؤسسات العمومية، و كلف سنويا 5 ملايين دولار، منها 4.5 مليار دولار للمؤسسات العمومية<sup>1</sup>. كما يلاحظ من الجدول أن عمليات الخصصة ما بين 2001 و 2003 كانت بطيئة.

وفي نهاية 2003 بقيت 1112 مؤسسة عمومية اقتصادية مؤهلة للخصصة، منها 731 عرفت صعوبات مالية كبيرة و تسير بوسائل انتاج قديمة تجاوزها الزمن، 250 منها في حالة افلاس ولا واحدة منها لها قدرات لكي تحقق المردودية و غير قابلة للخصصة<sup>2</sup>. عرفت الفترة الممتدة ما بين سنوات 2004 و 2007 وتيرة سريعة نوعا ما ما بين، ثم عادت من جديد إلى مرحلة البطء وهذا بفعل مجموعة من العوامل لها علاقة بالعملية في حد ذاتها و التي تصبفي غياب سياسة حكم راشد.

فما هي العوامل التي لها عرقلت السياسات العامة المتعلقة بالخصصة؟

<sup>1</sup> Hamada Mohamed Tahaer, p 1475.

<sup>2</sup> Wladimir Andreff , Reformes, Libéralisation, privatisation en algérie point de vue d'un outside en 1988-1994, conférences Méditerranée, 2009/4, n° 71, p 56.

تتمثل العوامل المعرقلة للسياسات العامة المتعلقة بالخصوصية في:

الإحصائيات المشار إليها في الجدول أعلاه تبين ان عمليات الخصوصية صعبة التحقيق في الجزائر بفعل منطق الإقتصاد الريعي المسيطر، وكذا للفكر الريعي المسيطر سواء كان بالنسبة لسيرورة النظام السياسي و المجتمع. يضاف إلى ذلك غياب دور السوق المالي(البورصة) الذي عرف و يعرف عمليات تداول محدودوة، مقارنة بالأسواق المالية الموازية كبورسعيد و العلة...الخ، مما انعكس على سير عمليات الخصوصية. و قد تدخلت الدولة عدة مرات باعادة رأس مال البورصة و لكن بدون جدوى. و من جهةها ترفض المؤسسات الدخول إلى البورصة، سواء لغياب ثقافة البورصة أو لتفادي المغامرة في هذا السوق أو لضيق المردودية المالية للمؤسسات.

- كما يرتبط فشل برنامج الخصوصية بسبب تسييس مسار الخصوصية بين من جهة الداعين للمحافظة على وسائل الإنتاج و المعارضين للخصوصية ومن جهة أخرى المؤيدين للخصوصية الداعين للتنازل عن الأصول سواء للمستثمرين الخواص المحليين أو حتى الأجانب. فضلا عن الغموض في صلاحيات الهيئات المعنية بالخصوصية، و صعوبة تقييم الأصول.

- ان انفتاح السوق يجب أن يتجسد بوضع و تقوية ظروف المنافسة، مما يطرح مسألة استبدال الإحتكارات العمومية باحتكارات خاصة<sup>1</sup>.

- عدم لعب البنوك لدورها بماوابة عملية الخصوصية<sup>2</sup>

- الضغوطات الداخلية للخصوصية<sup>3</sup>. وذلك من طرف عمال القطاع العام المتخوفين من الإصلاحات الإقتصادية و من الخصوصية التي ستدخل الآلاف منهم في البطالة أو ضمن العمال المؤقتين وتراجع قدرتهم الشرائية، ومن طرف العمال الآخرين الذين ستمس الخصوصية قطاعاتهم لاحقا، و ستعرف أجورهم الإنخفاض<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Lyazid Kichou, Les privatisation en algérie sont –elles toujours d’actualité ? Eclairages institutionnalistes d’un échec, Conférences Méditerranée 2009/4-n°71, pp 69-70

<sup>2</sup> Ibid,pp 72-76.

<sup>3</sup> Ibid,pp 67-70.

<sup>4</sup> Ibid, p 71.

وأخيرا الأولغارشيات المستفدين من الوضع السابق، حيث كانوا يراقبون الأصول العامة ومن ثم فانهم أبقوا على علاقات مع الطبقة السياسية، وهم الآن في مركز القوة للحصول على مزايا من عمليات الخصخصة. لكن بمجرد أن الإصلاحات تسير بسرعة وتوضع ميكانيزمات المنافسة العادلة وبوضع المؤسسات فانه سيتراجع تأثيرهم و فوذهم<sup>1</sup>. في هذا الصدد، هذه الفئة ترتبط أكثر بالإقتصاد المرتكز على الربح على الإنتاج، و من ثم فهي لا تتضمن مواصفات القطاع الرأسمالي الإنتاجي، لكون ما تحققه لحد اليوم يرتبط أساسا باقتطاع غير ظاهر لجزء من الربح النفطي الذي يوجه لها<sup>2</sup>.

حتى بعض الإستثمارات الأجنبية الخاصة اهتمت بعمليات المضاربة أكثر من عمليات الإنتاج و خلق القيمة المضافة ببناء اقتصاد راجح راجح، وهو ما أشار إليه رئيس الجمهورية في خطابه لرؤساء البلديات في 26 جويلية 2008 حيث قال: " شركة أوراسكوم العالمية استثمرت في مصنع للإسمنت بولاية المسيلة ب700 مليون دولار أمريكي، وبعد أربعة سنوات باعت هذا المصنع للشركة الفرنسية لافارج المختصة في صناعة الإسمنت بحوالي 3 ملايين دولار أمريكي، دون أن تتحصل الجزائر من هذه العملية على دولار واحد. فهل هذا هو الإستثمار؟"<sup>3</sup>.

#### 4.التسيير الراشد كأحد أساليب التسيير الحديثة:

##### - تعريف التسيير الراشد:

يعرف التسيير الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه: " ممارسة السلطة لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Lyazid Kichou, op cit, p 71.

<sup>2</sup> Bendib R, Laprivatization de l'idéologie aux enjeux réels, journal Le MATIN ? N) 1962 ? DU DIMANCHE 19 JUILLET 1998 ? P 6.

<sup>3</sup> خطاب رئيس الجمهورية لرؤساء البلديات في قصر المؤتمرات، نقل مباشر على القناة التلفزيونية الجزائرية، 26 جويلية 2008.

<sup>4</sup> United Nations, "Governance for sustainable human development", on the website of United Nations Development Program, <http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm>

أما البنك الدولي فقد عرف التسيير الراشد: " بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام"<sup>1</sup>.  
يتضمن هذا التعريف عملية الرشادة في اختيار الذين يتولون ادارة مؤسسات الدولة لاسيما الاستراتيجية و يكون ذلك عن طريق الإنتخاب، و كذا تسيير شؤون الدولة بكفاءة و فاعلية من خلال سياسات عامة واضحة و مؤسسات قوية و منسجمة. ويرتكز التسيير الراشد في الجانب السياسي منه على خضوع الحكم لمبدأي الشرعية في التمثيل و المشروعية برضا المجتمع، مع بلورة السياسات العامة واتخاذ القرارات بشأنها وفق القانون و الدستور و على أساس حد أدنى من الإجماع في المجتمع و برضاه و عبر مشاركته في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم.

وقد صاحب المفهوم الراشد اختلافات تعلقت أساسا بالاختلاف و عدم الاتفاق حول الخصائص (الأبعاد، المميزات، الأسس، المبادئ) فالمظاهر الأساسية تتمثل في:

- 1- إدراك مشروعية السلطة
  - 2- موقع المواطنين من مركز اهتمامات صناع القرار
  - 3- مشروع مجتمع يرتكز على مشاركة المواطنين
  - 4- ملائمة الإدارة العامة مع احتياجات المواطنين
- و بالنسبة للثقافة الغربية يتمثل الحكم الراشد في العناصر التالية :

- 1- الشرعية المؤسساتية
- 2- الانتخابات الديمقراطية
- 3- احترام حقوق الإنسان
- 4- الانفتاح السياسي
- 5- استقلالية القوانين

- Fonds International De Développement Agricole, conseil d'administration, 67 session, 8-9 septembre 1999, p.6

<sup>1</sup> Fonds International De Développement Agricole, conseil d'administration, 67 session, 8-9 septembre 1999, p.1-2.

6-المساواة

7-المشاركة

8-الشفافية

9-الاتفاق الحكومي للأغراض العامة

10-صحافة مستقلة وفعالة

11-الكفاءة الإدارية

12-حرية تدفق المعلومات

فما سبق يمكن اكتشاف خصائص الحكم الراشد التي تتبلور فيما يلي:

1. صيانة الحرية لضمان توسيع خيارات الناس.

2. المشاركة الشعبية الواسعة، مع تمثيل شامل لعموم الناس.

3. سيادة القانون و السهر على تطبيقه من طرف جهاز قانوني فعال و مستقل.

4 . التسيير العقلاني للدول أو الإدارات و المؤسسات على أساس تحقيق هدف

الصالح العام بغية تحقيق تنمية شاملة<sup>1</sup>.

خاتمة:

عرفت الجزائر منذ أكثر من عقدين من الزمن مسار الخصوصية الذي لم يتم وفق أليات الحكم الراشد الذي يتولى عملية الرشادة في اختيار من يتولى ادارة مؤسسات الدولة لاسيما الاستراتيجيات وكذا تسيير شؤون الدولة بكفاءة و فاعلية من خلال تبني سياسات عامة وواضحة. حيث واجهت عملية الخصوصية عراقيل كثيرة حالت دون الوصول الى الاهداف المرجوة، والذي اصبح اقتصاد السوق بمثابة الهدف و الغاية. مما ترتب عنه ان الجزائر خرجت من القطاع العام ولكنها لم تلج بعد اقتصاد السوق وفي ظل المرحلة الانتقالية القائمة ظهرت برجوازية طفيلية استفادت من الوضع القائم.

<sup>1</sup> بلوصيف الطيب، الحكم الراشد المفهوم و المكونات <http://30dz.justgoo/t390-topic>

### قائمة الهوامش والمراجع

- 1- Hamamda Mohamed Tahar,p.137
- 2-Rachid Tlemcani,Etat,Bazar et Globalisation,Algerie:Les éditions El Hikma,1999,p.97.  
Ibid.,pp97-98
- 3-Mohamed Bouhezza,La Privatisation de l'entreprise publique Algerienne et le role de l'Etat dans ce processus,revue des Sciences Economiques et de gestion,numéro3,2004,p.83
- 4-Rachid Tlemcani,op.cit.,pp..100-101
- 5-Djamila Kasmi,Diagnostique économique et financier des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel de l'économie algerienne,Thèse de doctorat en Sciences Economiques,novembre2008,université Lyon Lumière2,pp..151-152.
- 6- Djamila Kasmi,op.cit.,p.153  
Ibidem

7-Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements,Le processus de privatisation en Algerie:Stratégie,bilan et perspective,2008,p.15

.8- Hamada Mohamed Tahaer, p 1475.

9-Wladimir Andreff , Reformes, Libéralisation, privatisation en algérie point de vue d'un outside en 1988-1994, conférences Méditerranée, 2009/4, n° 71, p 56.

10-Lyazid Kichou, Les privatisation en algérie sont –elles toujours d'actualité ? Eclairages institutionnalistes d'un échec, Conférences Méditerranée 2009/4-n°71, pp 69-70

11- Ibid,pp 72-76.

12- Ibid,pp 67-70.

13- Ibid, p 71.

14- Lyazid Kichou, op cit, p 71.

15-Bendib R, Laprivatization de l'idéologie aux enjeux réels,

16-journal Le MATIN ? N) 1962 ? DU DIMANCHE 19 JUILLET 1998 ? P 6.

17-خطاب رئيس الجمهورية لرؤساء البلديات في قصر المؤتمرات، نقل مباشر على القناة التلفزيونية الجزائرية، 26 جويلية 2008.

18-United Nations,""Governance for sustainable human development",on the website of United Nations Development

19- Program,http:mirror.undp.org magnet policy chapter1.htm

20- Fonds International De Développement Agricole,conseil

21- d'administration,67 session,8-9 septembre 1999,p. 6

22-Fonds International De Développement Agricole,conseil.

23- d'administration,67 session,8-9 septembre 1999,p.1-2